لا تنفي خصوصية الوضع داخل الارض المحتلة، وخصوصية المهام الملقاة على عاتق الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من م.ت.ف.

ان جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، والتحولات السياسية والاجتماعية النوعية التي طرأت على المناطق المحتلة، قد شكلت، بمجملها، عناصر قوة الشعب الفلسطيني وثورته. هذه العناصر التي تجلت في مجموعة من الانجازات الوطنية، والسياسية، والاعلامية، وفي مجموعة من الحقائق الجديدة، على الصعد الفلسطينية والعربية والاسرائيلية والدولية، التي لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها في أية تسوية محتملة للصراع في المنطقة.

لقد أوجدت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة واقعاً جديداً، يختلف عمّا كان سائداً في السابق، وكسرت حاجز الجمود الذي اتسم به المسار السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية، وأعادت م.ت.ف. الى واجهة الاحداث، باعتبارها طرفاً أساسياً في أي حل يقترح؛ كما خلقت اقتناعاً لدى الرأي العام الدولي بأن لا خروج من الازمة إلا بايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر الصراع، الأمر الذي يتطلب البحث في هذه القضية، مجدداً، وعلى أساس المتغيرات الجديدة. فالانتفاضة قد تجاوزت حدود الطروحات والمشاريع السياسية السابقة، كالحكم الذاتي، أو التقاسم الوظيفي، او غيرهما من المشاريع والاقتراحات التي تتعارض مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

أما على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني، فقد نجحت الثورة الفلسطينية في هدم ما بناه الحكم العسكري والادارة المدنية طوال فترة الاحتلال؛ حيث ادت الانتفاضة الشعبية الى انحسار دور القوى المتعاونة مع الاحتلال؛ واصبحت هذه القوى تحت سيطرة الانتفاضة. وضمن ما انجز على هذا الصعيد، بداية انفراط عقد البلديات المعيّنة من قبل سلطات الاحتلال، حيث اعلن عدد من اعضاء البلديات المعيّنين انسحابهم؛ وكذلك الحال بالنسبة الى موظفي الضرائب، ولروابط القرى التي شكلها الاحتلال، خصوصاً في منطقتي الخليل وجنين؛ اضافة الى الاستقالات الجماعية لافراد الشرطة العرب التي تمت بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨، وما تلاه. ومن اجل ملء الفراغ الناجم عن استقالات افراد الشرطة العرب، بدأت مجموعات من الشبان بتشكيل لجان شعبية للحراسة، وباشر بعضها مهامه في مدينة الخليل، خاصة بعد ان تكررت اعتداءات المستوطنين على المدنيين وممتلكاتهم في المدينة (**الطليعة**، القدس، ١٧/٣/١٩٨٨).

من الناحية الاخرى، اتسمت الانتفاضة الشعبية بدرجة عالية من التنظيم، والشمولية، وأبرزت حالة من الوحدة الوطنية التي لم تشهدها المناطق المحتلة من قبل، مما مكّن القيادة الموحدة، واللجان الشعبية المختلفة في المناطق كافة، من ادارة الصراع بنجاح كبير. وقد كانت وحدة الهدف والمصير وراء اشتراك جميع الفئات والشرائح الاجتماعية في مقارعة الاحتلال، مبتكرة أساليب جديدة للتصدي لقواته. «فالمناخ الاجتماعي الجديد الذي نشأ، والاحساس بالوحدة الوطنية، والرواسب الجماعية للمعاناة، قوّضت، من الاساس، انماط ' الاحتلال المتنور والمريح ' التي نشأت على مدى ٢٠ عاماً» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٤٧/١١، شباط ـ فبراير ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٢٧/١/١٩٨٨).

علاوة على ذلك، وحّدت الانتفاضة الشعبية جميع المناطق الفلسطينية، بمدنها ومخيماتها وقراها، بما في ذلك العرب داخل اسرائيل، الذين انتقلوا من مرحلة التضامن الى مرحلة المشاركة الميدانية، وشكلوا عدداً كبيراً من لجان الاغاثة، لفك الحصار التمويني عن المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولتأمين شحنات من الادوية للمستشفيات والمستوصفات العربية. وليس من المستبعد ان تترك الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة آثارها في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، خصوصاً في ما يتعلق بتصويت العرب للاحزاب الصهيونية التي دأبت على التسابق لاصطياد اصواتهم. وقد ظهر بعض المؤشرات الى ذلك، ضمنها استقالة عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشه من حزب العمل، احتجاجاً على موقف الحزب من الانتفاضة الشعبية.

اما على صعيد الوضع الفلسطيني خارج الوطن المحتل، فان الانتفاضة الشعبية قد سارعت في اتخاذ حركة «أمل» قرارها بفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك بعد ان ادركت هذه الحركة عدم جدوى